انقلاب ٢٧آيار١٩٦٠العسكري فـــي تركيا
دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتتوركية ومعطياتها

م. م. هزبر حسن شالوخ
جامعة ديالى/ كلية التربية

المقدمـــــة:

بعد إعلان الجمهورية في تركيا في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، بدأ مصطفى كمال* أتاتورك سلسلة من الإصلاحات والتغييرات كان الغرض منها قطع الماضي العثماني بالحاضر التركي وإلحاق تركيا بالدول الأوربية وإدماجها في الحضارة الغربية، وقد أعلن أتاتورك عن مبادئه الستة التي عُدَّت الإطار العام الذي تسير عليه السياسة الداخلية التركية، بعد الحرب العالمية الثانية شهدت تركيا تحولات كبيرة، فرضتها التحولات العالمية أيضا ًفقد شهد العالم تحولاً كبيرا اثر سقوط الفاشية والنازية، وكان على النخب التركية أن تستوعب التفكك الذي تعرضت له بنية حزب الشعب الجمهوري، وبذلك انشق عنه الحزب الديمقراطي الذي فاز في انتخابات ١٩٥٠ويلاحظ أن الحزب الديمقراطي انفتح على المجتمع التركي من خلال تخفيف الضغط على القوى الدينية للاستفادة منها انتخابيا، غير أن زعماءه وقعوا في أخطاء جسيمة منها أنهم حاولوا كسب الجنرالات وأهملوا صغار الضباط إلى جانب سوء إدارتهم للاقتصاد وارتفاع معدل التضخم وشيوع الفوضى في الشارع التركي، وتفاقم الصراعات السياسية،فضلاً عن الأسباب الاجتماعية،وجد الجيش فرصته للاندفاع في مقدمة الأحداث ليقوم بأول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا الكمالية .

مبادئ أتاتورك

أعلن قيام الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ وانتخب مصطفى كمال أتاتورك(Mustafa Kamal Ataturk)* أول رئيس لها وقد حاول أن يقطع صلة الشعب بالماضي العثماني وان يستأصل الإسلام من الحياة العامة التركية من خلال عدد من الإجراءات التي اتخذها بإلغاء الخلافة وترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية وإلغاء الطرق الصوفية. أي عمل على إلغاء كل ما يمت بصلة إلى الإسلام، وعدّ ذلك أساس التخلف للمجتمع التركي. إضافة إلى ذلك أطلق الحرية الفكرية حيال الدين فشجع بعض الترك على التعرض له علانية والانتقاص منه جريا على قاعدة العلماء والجماعيين أثناء الثورة الفرنسية.[١]

إن مبادئ حزب الشعب الجمهوري السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت عقيدة النظام السياسي التركي منذ قيام الجمهورية،وكل الإجراءات التي اتخذت على مستوى الدولة والمجتمع كانت تعبيرا عن تلك المبادئ وتجسيدا لها. وكانت تلك المبادئ نابعة في الأصل من تعاليم مصطفى كمال أتاتورك والتي أعلنت على شكل بيان انتخابي عشية انتخابات عام ١٩٢٣. أكدت على أن السلطة كلها للأمة دون قيد أو شرط

وحصر ذلك في المجلس الوطني الكبير كما تضمنت المبادئ الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة التركية الجديدة مؤكدة على المبادرة الخاصة وتشجيعها لإعادة بناء البلاد. وقد سميت هذه المبادئ بمبادئ أتاتورك (Ataturkeuiuk) وهي قائمة على ستة أركان أساسية لا يمكن فصلها هي:[٢]

١-الجمهورية: تعني الانتقال من نظام السلطنة إلى النظام الجمهوري[٣] وان الحزب مقتنع بأن يكون النظام الجمهوري خير ما يضمن سلطة الشعب الذي يجب إقراره والدفاع عنه وصيانته لان أنظمة الحكم السابقة التي جربتها تركيا وبخاصة نظام السلطنة الوراثية قد جلبت الويلات على الدولة العثمانية.[٤]

٢-الملية: وتعني العمل والاستعداد للنضال والكفاح من اجل الاحتفاظ بطابع الأمة الخاص وهويتها المتميزة المستقلة أساسا جوهريا. وأنها أساس جوهري لوصول الأمة إلى أرقى درجات التقدم الإنساني. والأمة التركية وهي تحتفظ بصفتها الملية في صلاتها مع الأمم الأخرى. ولا تضمر أي سوء لأحد. وإنما تود أن يكون لها صفة مميزة في خدمة الإنسانية وحضارتها. والمفهوم الصحيح للملية هو اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية وينشأ نشأة تركية ويعتنق الوطنية التركية ممن يعيش ضمن حدود الجمهورية. مواطناً تركياً مهما كان عنصره ودينه ومنشؤه .[٥]

٣-الثورية: وتعني إدخال مبادئ أتاتورك إلى حيز الوجود، ويجب أن تكون التغيرات سريعة بغية إكمال التحديث(أي الأخذ بنظر الاعتبار معالم الفكر السياسي الغربي).[٦]

٤-الدولتية: تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة والغرض من ذلك تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الاعتماد على الرأسمال الأجنبي. وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بواسطة الدولة. وبناءً على ذلك قامت الدولة في عام ١٩٢٤ بتأسيس بنك العمل حيث أكد على الرأسمال المحلي في الصناعة . وفي عام ١٩٢٥ أسس بنك المعادن والصناعة وأعطيت له صلاحيات واسعة لتطوير الصناعة في تركيا. وفي عام ١٩٣٦ أصدرت قانون الذي أكد على تشجيع الصناعة الوطنية.[٧]

٥-الشعبية: وهي مرادفة لمفهوم الديمقراطية لدى الكماليين وتعني أن الشعب مصدر السلطة وان جميع الأفراد متساوون. كما أن هذا المفهوم لا يعترف بوجود طبقات مختلفة في المجتمع التركي. ويعد العمال و الفلاحين والموظفين أناسا يعملون على وفق مبدأ تقسيم العمل. وقد انعكست صيغ الشعبية في نظام الانتخابات النيابية والهيئة النيابية المستقلة وتنظيم المعارضة السياسية.[٨]

٦-العلمانية: يقول مصطفى كمال أتاتورك (العلمانية لا تعني اللاديني بل العكس من ذلك انها منحت المجال الواسع أمام المؤمنين بدينهم للعبادة الصحيحة وغلق المجال أمام المحتالين على الدين والسحرة والذين ربطوا مفهوم العلمانية بمفهوم اللاديني هم الذين يتفقون مع الأعداء بقلوبهم وضمائرهم). ويضيف قائلا (أن

الدين مؤسسة ضرورية والأمة التي لا دين لها لا يمكنها الاستمرار والبقاء ' ولكن لا يفوتنا في هذا المجال أن الدين رابطة بين الخالق والمخلوق. وعليه لا تسمح التجارة بالدين، وان المستفيدين الأنذال ماديا من هذه التجارة لن ينالوا أي مساعدة منا وإننا نختلف معهم في هذا المجال)ويقول(العلمانية عزل مواضيع الحياة عن مواضيع الدين بل إكمال حرية الضمير لمواطنينا)[٩] أي إقامة دولة دنيوية وعدم استخدام الدين لأغراض سياسية،واعتبار الدين أمراً وجدانياً له حق الصون من كل تجاوز أو مداخلة،وعدم فسح المجال لرجال الدين بالتدخل في شؤون الدولة والمجتمع[١٠]وان دستور ١٩٢٧أكد مبدأ العلمانية انسجاما مع إلغاء الرموز الدينية والفصل بين الدين والسياسة وان قوانين الدولة وأنظمتها ينبغي أن تقوم على أساس ما يقرره العلم والفن ويتسق مع أصول الحضارة الحديثة ومقتضياتها والعمل على صيانة اللغة القومية، والثقافة القومية من تأثير اللغة والثقافة الأجنبية التي يمكن أن تأتي عن طريق الدين .[١١]

وتعد هذه المبادئ الأنموذج الرئيس الذي سارت عليه الحياة الحزبية في مسار تطورها التاريخي في تركيا وبالتالي فأن النظرة التي حملها الكماليون لدور الحزب تتلخص (بأنه لم يكن سوى آلية لقيادة المجتمع من فوق).[١٢]، وتفسر الاتاتوركية بوصفها مجموعة من الأفكار والمبادئ الواقعية التي تتعلق بالدولة والاقتصاد والحياة الفكرية وبالمؤسسات الاجتماعية الأصولية ويتم التركيز على مبادئ الاستقلال والسلام ورفاهية الأمة التركية وعلى تطوير مستوى الثقافة التركية إلى مستوى الثقافات الحديثة طبقا للمبادئ العقلانية والعلمية. [١٣]، وقد تم تنشئة الضباط الأتراك استنادا إلى المبادئ الاتاتوركية.ولعل في مقدمتها القومية التركية يوصفها ذات أهمية أولية من حيث علاقتها بالوحدة والتضامن والتكامل.وان المبادئ الستة التي أكدها أتاتورك تستوفي على نحو واسع وتفاصيل كثيرة مع أمثلة مستمدة من خطبه وتفسيراته لها.وكانوا يرون فيه رمزا وقائدا لهم[١٤].وقد أكدت الأحداث أن الجيش سرعان ما يتدخل لضبط مسارات الحركة السياسية وخصوصا ذات الجذور الدينية رغم أنها صارت مدجنة ولا تثير مخاوف كثيرة. ومن اللافت للنظر أن تغير وجوه الجنرالات لم تغير من التوجهات وسبل التصرف التقليدية للمؤسسة العسكرية. فضلاً عن صلابة المؤسسة العسكرية وطول ذراعها المؤثر فأنها مدعومة من الخارج وخصوصا من الولايات المتحدة التي تبدو في أحيان كثيرة وكأنها صانعة للقرار التركي بعد الحرب العالمية الثانية [١٥].

كان لوفاة أتاتورك في ١٠تشرين الثاني ١٩٣٨والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها وعودة قوى تقليدية للظهور ساعية إلـى إيجاد مؤسسات سياسـية تعبر عن فكرها السياسي ذي الطابع الإسلامي، كل هذه العوامل أدت إلى حدوث انعطافات مهمة ظهرت انعكاساتها واضحة على درجة التمسك بالعلمانية على الرغم من كون السياسة التحديثية العلمانية للكماليين ولاسيّما

بعد أتاتورك كانت تتضمن الكثير من الملامح المناهضة.فان رسالة أتاتورك اكتسبت بعدا رمزيا واستخدم الأتراك ممن جاءوا بعده قيمه ومبادئه مضيفين إليها سمة تقديسية لإضفاء المشروعية على سيادة الدولة العلمانية واستقلالها الذاتي.[١٦]

الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠

لقد تراكمت عدة عوامل خلال المدة ١٩٥٠ – ١٩٦٠أدت إلى الانقلاب العسكري وهي:

١-الأزمة الاقتصادية: بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٥٠ قرر عدنان مندرس(Adnan Menderes) رئيس الحكومة إنهاء مفهوم الدولتية. وجاء في برنامج الحكومة((اخذ جميع الاحتياطات لتمكين المشروع الخاص قانونيا وفعليا في القيام بواجباته كما يجب أن تكون. وذلك لإيجاد الظروف الخاصة للاستفادة إلى حد بعيد من المشاريع الأجنبية ولحماية الإنتاج من التأثيرات الضارة للدولة .وعلى هذا الأساس يجب علينا الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى ابعد الحدود. وان حقل المشروع الخاص سوف يتسع، وان تدخل الدولة يكون استثناء ولضرورات عامة))كما أن برنامج الحزب الديمقراطي ركز على مشكلتين رئيستين: الأولى صدرت عن المدن الصغيرة والريف وكانت تتعلق بالاضطهاد الديني والإفراط في التمسك بالعلمانية، في حين صدرت الثانية عن المراكز الحضرية وكانت تتعلق بالإفراط في سيطرة الدولة على الاقتصاد. واستناداً الى ذلك ركزت السياسة الاقتصادية على هدفين أساسيين الأول تحسين أوضاع الفلاحين في القرى، والثاني تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي، وعلى الرغم من تركيز السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي على المحورين السابقين فان الهدف الأول لم يتحقق لان إعانات الحكومة لم تصل إلى صغار الفلاحين لأنها وجهت مباشرة إلى كبار ملاكي الأراضي للمحافظة على مصالحهم[١٧].

أما المحور الثاني فقد جاء تلبية لمطالب التجار الأثرياء للتخلص من وصايا الدولة عليهم والتي أصبحت عبئا مقيدا لحركتهم وصارت البرجوازية الوطنية وحلفاؤها يناضلون للحصول على استقلالها من السيطرة العالية والواسعة للسلطة السياسية. [١٨]

تمثل بداية الخمسينات السنوات الذهبية في عهد عدنان مندرس والفضل يعود إلى الطلب الأوربي على الغذاء في فترة ما بعد الحرب إضافة إلى الازدهار الاقتصادي الذي حفزته الحرب الكورية حيث حققت تركيا (معجزة اقتصادية)مبنية على صادرتها من الأغذية والمواد الأولية. وحين تدفقت الأموال على الريف ظهرت الحاجة إلى السلع الاستهلاكية من داخل البلد وخارجة، فازدهرت الصناعات الصغيرة التي كانت قائمة كما نشط التجار الذين كانوا قادرين على استيراد السلع التي تباع بأسعار مربحة،وفي السنوات الأربع

من ١٩٥٠إلى١٩٥٤حققت تركيا معدلات عالية للنمو الاقتصادي. إلا أن هذه المعجزة تحققت على أسس واهنة ولذلك كان مقدراً لها أن تضمحل، فإنتاج القطن والأغذية لم يكن مبنيا على أسس تقنية متطورة وإنما على أسس زيادة في المساحة المزروعة [١٩].

إن ما حققته الدولة على الصعيد الاقتصادي العام لم يكن سوى نقل ملكية وسائل الإنتاج من القطاع الحكومي الذي كان هدفه الأساس تحقيق المجتمع المصنع في تركيا إلى أيدي قلة من الأفراد جعلت من هدف الربح القيمة الوحيدة التي وجهت جهودها مـن اجلها.[٢٠]وقد أتمت سياسة الانفتاح التي كانت قد اتبعتها حكومة الديمقراطيين في تلك الفترة إغلاق الحلقة التي أخذت تضيق على خناق الحكومة ، وذلك لان فتح المجال أمام زيادة الواردات على حساب الصادرات كان من شأنه أن يصيب الميزانية بالعجز.[٢١]إضافة إلى ذلك اعتمدت الحكومة التركية على تدفق المساعدات الاقتصادية الأمريكية وهو ما أدى إلى اعتمادها على تلك المساعدات بدرجة كبيرة في خططها التنموية لتطبيق سياسة إحلال الواردات بشكل واسع لتحقيق التنمية السريعة والتوسع في المشاريع الصناعية التي قادتها إلى الاقتراض ثم المديونية. ومع نهاية عام ١٩٥٢بلغت ديون تركيا ١٤٧/٥مليون دولار، وقادت سياسة الاقتراض والديون التي تراكمت بسبب سياستها الاقتصادية والتخصيصات الكبيرة في ميزانيتها للوفاء بالتزاماتها تجاه الحلف الأطلسي.[٢٢]

كان من نتائج السياسة اللبرالية لفترة الخمسينات عجز الميزان التجاري التركي. فيعد أن كان العجز عام ١٩٥٠(٦٢/٢)مليون ليرة تركية وصل في عام ١٩٦٠ (١٣٢٧)مليون ليرة تركية كما بلغت ديون تركيا الخارجية عام١٩٦٠ إلى(١٢)مليار ليرة تركية.[٢٣] إضافة إلى صعوبة جدولتها التي تفاقمت أزماتها إلى حد حصول نسبة مرتفعة من التضخم النقدي وزيادة انخفاض الليرة التركية بشكل مفاجئ إلى نسبة ٣٠٠% في اقل من خمسة أعوام ١٩٥٤حتى عام ١٩٥٨ كان مؤشراً حقيقياً عن السبب الرئيس للازمة الاقتصادية وقد ساعد على هذه الأزمة تفاقم الأزمة العالمية وزيادة الرساميل الأجنبية فـي التغلغل الاقتصادي، وذلك لأن تصدير الرساميل لا تجد في بعض بلدانها الأساسية ميدانا أفضل لأجل التوظيف والربح لأن الشكل الأساسي الذي ظهر في تلك الفترة هو تصدير الرأسمال التسليفي الذي تم حين قدمت القروض للحكومة الرأسمالية وقامت الحكومة بالتوقيع على بروتوكولات اقتصادية واتفاقيات بدفع الفوائد وبهذه الصورة تنتقل (القيمة الزائدة) التي ينتجها العمال في تركيا بشكل فوائد إلى البلد مصدرالرساميل.[٢٤]وأعطت حكومة الديمقراطيين الأسبقية لإنتاج السلع الزراعية والمعادن وكان الطلب على الاثنين عاليا في أوروبا التي تمر بحالة يقظة إضافة إلى خلق البنى التحتية التي ستسهل عمليات التصدير أما عملية التصنيع فقد كانت مؤجلة [٢٥]

ان سياسة التضخم أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي في تركيا والاستثمارات التي ضحي بها لتحل محل سياسة جائرة غير مدروسة ومنحازة، أما الميزانية فقد استنزفت كليا. ولتفادي الحاجات الآنية عمدت الحكومة إلى طبع الأوراق النقدية بدون رصيد،مما أدى إلى سقوط قيمتها في الداخل والخارج وانحطت التجارة.[٢٦]وتحت وطأة هذه الظروف تخلت الحكومة عن التزاماتها بالسياسة اللبرالية، وأصدرت قانون الدفاع الوطني في ١٨مايس ١٩٥٦وهذا القانون سمح للدولة بتنظيم الاقتصاد، ويشمل ذلك التوزيع وتسعير السلع والخدمات.وعلى الرغم من هذه القوانين فشل الديمقراطيون في إعادة الاستقرار والثقة بالاقتصاد.[٢٧]

ولأجل معالجة المعضلات الاقتصادية التي شهدتها تركيا عام ١٩٥٨ أعلنت حكومة مندرس في٤آب من العام نفسه عن برنامج اقتصادي عرف(ببرنامج الاستقرار الاقتصادي)ويهدف هذا البرنامج إلى التعاون مع المنظمات الدولية كالمجلس الاقتصادي الأوربي وصندوق النقد الدولي. ووفقا لهذا البرنامج اعتمد المجلس الاقتصادي الأوربي لتركيا مبلغا قدره ١٠٠مليون دولار واعتمد صندوق النقد الدولي لها ٢٥مليون دولار أما الولايات المتحدة فقدمت لها ٢٣٤مليون دولار.[٢٨]

ويقول عصمت انينو(Ismet Ininu)*حول هذه المساعدات(وقد أكد الحزب الديمقراطي عندما كان في صفوف المعارضة(أن الشعب لا يعيش في رخاء ورفاهية مادام معتمدا على المعونات الأجنبية) أما اليوم فان مندرس قد جعل تركيا أكثر دول العالم احتياجا للمعونات الأجنبية)[٢٩]وأثبتت عملية الإنقاذ انها غير مجدية وحدها لان مندرس يفتقد إلى الثقة لاتخاذ إجراءات ضرورية. وحي أطيح بنظام مندرس كان الاقتصاد في حالة دوار تام.[٣٠]

٢- **الانبعاث الإسلامي:** حاول أتاتورك أن يقطع صلة الشعب بالماضي العثماني وان يستأصل الإسلام من الحياة العامة التركية وبعد وفاته أثبتت الأحداث أن محاولته القضاء على الإسلام غير مثمرة، وان الإسلام يلعب دورا مهما في تكوين الوعي والهوية التركية. ولكي نجد أبعاد الصورة بشكلها الموضوعي، نرى أن مرحلة الخمسينات من تاريخ تركيا وصعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة بزعامة مندرس شهدت ظهور الإسلام بالمظهر الجديد على الساحة التركية الذي اتسم بالإحياء الإسلامي[٣١] ولقد كانت سياسة الحزب الديمقراطي حيال الإسلام بسيطة وكان أول إجراءاتهم هو قيامهم بتخفيف الإجراءات العلمانية المتشددة التي كانت تتبعها حكومة حزب الشعب الجمهوري والسماح بنشوء توازن جديد.وان قادة الحزب لم يروا في انتهاجهم مثل هذه السياسة المرنة تجاه الإسلام خروجا على المبادئ الكمالية وكانوا يعتقدون بان مواقفهم هذه مجرد توفيق بين الايدولوجية واحتياجات العصر ممثلة بالانفتاح على الغرب.[٣٢]

وإزاء ذلك اصدر رئيس الوزراء عدنان مندرس قرارا برفع الحظر عن الأذان باللغة العربية. وكان ذلك حدثا جللا عمت بموجبه البهجة والفرح لكل الأقاليم التركية.وبدأت حملة واسعة لإعادة المساجد والمدارس والجمعيات الإسلامية إلى النشاط والحيوية وعلى الرغم من محدودية هذه الإجراءات إلا انها صدمت مناصري العلمانية المسيطرة على اطر الجيش التركي[٣٣]، وقد شهدت الخمسينات من القرن الماضي انتعاشا واسع النطاق في الطرائق الدينية وفي المنظمات الميالة للإسلام مثل الحزب الديمقراطي الإسلامي وحزب النهوض الوطني والجمعية العسكرية المعروفة باسم(بيوك طوغو)وكانت جميع هذه الهيئات تعتنق فلسفة متطرفة في ميلها للإسلام.[٣٤]أما الطرق الصوفية فإنها عادت في الخمسينات إلى ممارسة نشاطها وقد هاجموا العلمانية الاتاتوركية وحزب الشعب الجمهوري كما هاجموا تماثيل أتاتورك في العديد من المدن وأقاموا التجمعات ضد أفكاره.[٣٥]ورافق التسامح الديني الذي أبداه الحزب الديمقراطي ظهور أفكار قومية نادت بكون الإسلام يمثل الأساس للقومية التركية في بنائها الفكري والعقائدي. وهذا تناقض مع القومية الاتاتوركية.[٣٦]

في منتصف الخمسينات حين تراجعت شعبية الحزب الديمقراطي بسبب فشل سياسته الاقتصادية مما دفعه إلى تكثيف تنازلاته بعيدا عن العلمانية. وقد تحول بشكل متزايد نحو استعراض تدينه علنا. واظهر اختلافا تجاه الشخصيات الدينية كوسيلة للتعويض عن الخسائر الانتخابية الناشئة عن فشله في المجال الاقتصادي.[٣٧]وبلغ استخدام مندرس للإسلام ذروته في العام ١٩٥٨في الأزمة الاقتصادية التي أثرت على تركيا اثر الركود الاقتصادي وعلى الرغم من تمسك مندرس بالعلمانية فان الإجراءات التي حفظها للكتلة الإسلامية كانت شكلية إلى حد كبير.[٣٨]

لقد استغل الإسلام بصورة بشعة من قبل بعض السياسيين الأتراك حيث وظف أولئك الساسة التمازج العاطفي العميق تجاه الدين لدى العامة لتحقيق أهدافهم السياسية، فأخذوا يطلقون الوعود باسم الدين ولا ينفذونها كما اخذوا يطالبون بالسماح بالممارسات الدينية حين تكسبهم نفعا سياسيا ودعما شعبيا.[٣٩] لذلك فان ما حققه الحزب الديمقراطي في صناديق الاقتراع طوال عشر سنوات كانت بسبب المرونة التي تعامل بها مع العواطف الروحية للشعب.[٤٠] وقد أدى هذا كله بالنخب المركزية إلى استنتاج أن الساسة المنتخبين مستعدون للمساومة على المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية في سعيهم لكسب أصوات الناخبين، في هذه الظروف بدأت النخب المركزية تدرك الدور الذي تلعبه بصفتها حامية للدولة الجمهورية ضد الساسة المنتخبين.[٤١]وكان أقطاب حزب الشعب الجمهوري ينظرون إلى رقي

الحزب الديمقراطي نحو الإسلام مما يشكل خطورة عليهم وكان قادة الجيش الذين تربوا في الغرب تربية علمانية هم ذخيرة حزب الشعب الجمهوري.[٤٢] مما دفع عصمت انيونو وحزبه إلى معارضة الحزب الديمقراطي وسار الجيش على نفس المنوال في المعارضة والشكوى من هذا الاتجاه. وفي عام ١٩٦٠اتحد الجيش مع المعارضة في انقلاب عسكري بسبب عمليات التحريض والإثارة التي قام بها حزب الشعب الجمهوري، انتقاماً من الحزب الديمقراطي وسياسته والتغييرات التي قام بها منذ عام ١٩٥٠[٤٣] .

ويعلق الباحث مصطفى الزين على اتهام الحزب الديمقراطي بالميول الإسلامية فيقول: ((هذا الاتهام فيه الكثير من التجني، فلا الحزب الديمقراطي ولا زعيمه مندرس أراد القضاء على النظام العلماني للدولة. وكل ما في الأمر أن زعماء الحزب وجدوا أن العامل الحاسم والاهم في فوزهم الساحق في انتخابات عام ١٩٥٠و ١٩٥٤و ١٩٥٧إنما يعود للفلاحين الذين أعطوا أصواتهم بكثافة مذهلة. ولما كان هؤلاء الفلاحون شديدي التدين كان لابد من إرضائهم ومن ثم التساهل معهم في إقامة شعائرهم الدينية. فضلاً عن ذلك وجد مندرس أن الأفكار والمبادئ الشيوعية قد بدأت تتسرب إلى تركيا وتنتشر في مختلف أرجائها لاسيما في المدن وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخروج الاتحاد السوفيتي منتصرا فيها. فاعتقد أن العقيدة الدينية يمكنها أن تقف حاجزا في وجه الشيوعية.[٤٤]

ان إدعاءه حكومة الحزب الديمقراطي الحرية الفردية وصيانتها من دكتاتورية الدولة وإرهابها، وسماح هذا الحزب بتحرر الفرد من اقتصاديات الدولة وتمكينه الأفراد من القيام بمشروعات اقتصادية حرة أدى ذلك كله إلى جو من الحرية للمواطن في تركيا ، كما أدى إلى ظهور طبقة من المسلمين الملتزمين فامتلكوا المال وأسهموا في الحركة التعليمية والدينية في تركيا وبنوا المساجد على نفقتهم الخاصة. ولهذا تصورت قيادة الجيش التركي أن ما قام به الحزب الديمقراطي خروج على المبادئ التي أرساها أتاتورك من العلمانية وسيطرة الدولة.[٤٥] وحين تمت محاكمة مندرس تركزت المحاكمة على علاقاته بجماعة رسائل النور الإسلامية ونشرت الصحف خطابات متبادلة بين مندرس ورئيس الحركة النورسية،التي أسسها بديع الزمان سعيد النورسي(١٨٧٣- ١٩٦٠) وهو إمام وداعية كرس حياته لخدمة قضايا الإيمان في تركيا . وانصبت الاتهامات على أنه يريد إرجاع تركيا إلى الوراء وما هذا الوراء المعهود سوى الإسلام. [٤٦]

٣-الصـــراع السياســـي: كـــان نجـــاح الحـــزب الـــديمقراطي فـــي انتخابـــات ١٩٥٠دلـــيلاً علـــى نبـــذ الأتـــراك دكتاتوريـــة حـــزب الشـــعب الجمهـــوري كمـــا أن فـــوزه مجـــددا فـــي انتخابـــات ١٩٥٤دليل على تأييد الأتراك لبرنامج الحزب اللبرالي. وقد حمل هذا الاتجاه المعارضة ممثلة بحزب الشـعب الجمهوري على اتهام الديمقراطيين بالخروج على الفلسفة الاتاتوركية ورافق ذلك تأجيج الأحقاد السياسية.[٤٧]وأخذت الصحافة تنتقد سياسة الحكومة الداخلية والخارجية والتي أخذت تشيع سياسة القمع تجاه الانتقادات الموجهة ضدها.فأصدرت عام ١٩٥٣مجموعة من القوانين التي تقيد حرية الصحافة وتضيق الخناق على الأحزاب المعارضة وفي عام ١٩٥٤أصدرت الحكومة قانونا يعطيها الحق في صرف موظفي الدولة من الخدمة دون أن يكون لهؤلاء الحق في الاعتراض أمام أية محكمة وكان الهدف من ذلك التخلص من العناصر غير الموالية للحكومة.[٤٨]

وفي أواخر عام ١٩٥٨حاول الحزب الديمقراطي استعادة السلطة بتأسيس (جبهة وطن الأسلاف Father end front)التي كانت تهدف إلى توحيد الجميع خلف الحكومة.إلا أن المعارضة رفضت الانضمام إليها[٤٩] وحين بدأ التأييد الشعبي يظهر مؤشرات على التراجع في شعبية الحزب الديمقراطي،بدأ يظهر وبشكل متزايد علامات أقوى على التسلطية، مما أثار المخاوف من انه لن يسمح بانتقال سلمي للسلطة من خلال الانتخابات.[٥٠] إزاء هذه الأوضاع بدأت أحزاب المعارضة تشدد معارضتها وانتقاداتها لحكومة مندرس، كما جرت اضطرابات عمالية في المدن الكبرى إضافة إلى الاضطرابات الفلاحية في الريف. وكانت هذه الأوساط تطالب بتحسين أوضاعها المعيشية والسياسية.[٥١] وأعلنت الحركة الثورية في تركيا والحركة الفلاحية والعمالية رفضهما القاطع لكل أشكال الابتزاز الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الشعب التركي، وقادت التظاهرات الشعبية ضد الحكومة.[٥٢]وقد تفاقمت الأمور في نيسان١٩٦٠حين وجه مندرس أوامره إلى الجيش للحد من دعاية حزب الشعب الجمهوري ضد حكومته وقد عدّ قادة الجيش هذه الأوامر بمثابة انتهاك للمبادئ التي أرسى تقاليدها أتاتورك بعد إقحام الجيش في الأمور السياسية .[٥٣]

٤- الجـــيش: يعـــد الجـــيش نفســـه فـــي تركيـــا مـــن حمـــاة مبـــادئ أتـــاتورك والـــذود عنهـــا، ولقـــد كـــان أتـــاتورك يكـــره إقحـــام الجـــيش فـــي الأمـــور السياســـية،لذا نحـــى الجـــيش مـــن ممارســـة الســـلطة السياســـية فـــي الـــبلاد، وكـــان يعتمـــد فـــي هـــذا الخصـــوص علـــى مجموعة من المدنيين إلا انه يرى وجوب تدخله في حالة تفاقم الأوضاع لإعادة الأمور إلى مجراها.[٥٤] لقد وجد قادة الجيش أن حكومة الحزب الوطني قد انتهكت حقوق الأمة الطبيعية وعطلت إصلاحات أتاتورك

وكان قادة الجيش اقرب إلى حزب الشعب الجمهوري الذي ادعى بأنه حزب أتاتورك،وكان مجرد ذكر أتاتورك يعيد إلى الأذهان ذكريات مريحة للرابطة القوية بين الجيش والحكومة.[٥٥]بعد تقلد مندرس الحكم في تركيا ذهب ليعزل ويغير كوادر الدولة،وأحال بعض جنرالات الجيش على التقاعد، وكانت نظرة الجيش للحزب الديمقراطي تقوم على أنه حصل على السلطة من طرف المدنيين دون أن يكون مؤهلا لذلك.[٥٦] وقد شهد الجيش تراجعا في مكانه سلطته زمن حكم الحزب الديمقراطي، وكان قادة الحزب الديمقراطي يكنون احتراماً قليلاً لرجال الدولة ولم يخفوا ذلك، وعرف عن عدنان مندرس رئيس الوزراء انه قال حين علم بحالة عدم الرضا المتفشية في صفوف الجيش انه يستطيع إدارة شؤون مؤسسة الجيش بضباط الاحتياط.[٥٧]

بدأ التذمر بين صفوف الضباط الصغار في منتصف الخمسينات وتزامن هذا مع بدايات التوجه التضخيمي التنظيمي في الاقتصاد والذي أدى إلى تآكل مواقع الطبقات المعتمدة على الرواتب مما سبب خيبة أمل كبيرة وعامة من الحزب الديمقراطي في المناطق الحضرية.[٥٨]كان الضباط الصغار يأملون بإصلاح عام شامل يتناول البنية العسكرية بأجمعها، وقد تم التفكير بإصلاح كهذا لكن صرف النظر عنه في عام ١٩٥٣ بوصفه تنازلا للجناح المحافظ. وبدلاً من رؤية الإصلاح يتحقق رأى الضباط تدهور هيبتهم في عصر التعددية الحزبية وتدهور مستواهم المعاشي المتواضع[٥٩]، وفشلت الحكومة في تعديل مرتبات موظفيها المدنيين وضباط الجيش لكي تتماشى مع معدلات التضخم [٦٠]، وتكونت عن الديمقراطيين فكرة أنهم يهملون القوات المسلحة،وبدأ الإهمال بشكل أوسع عند مقارنة الوضع المادي للجيش التركي مع جيوش حلفائها في الناتو، وما أن تمت هذه المقارنة حتى أدرك قادة المؤسسة العسكرية الأتراك ليس تخلفهم المادي فحسب وإنما تخلف بلادهم بشكل عام، والقوا اللوم على السياسيين بوصفهم مسؤولين عن كل نواحي الضعف والتقصير.[٦١]ونتج عن ذلك صراع واضح بين النظام السياسي الذي تسيطر عليه البرجوازية الوطنية والبيروقراطية وقادة المؤسسة العسكرية من جهة، وبين ملاكي الأراضي من أشراف الريف وحلفائهم من رجال الدين الإسلامي المحليين من جهة أخرى. وافرز هذا الصراع البدايات الأولى لحدوث تغييرات مهمة من درجة تطبيق العلمانية في الخمسينات التي انتشرت خلالها الطرائق الدينية والمنظمات والهيئات التي تعتنق فلسفة إسلامية.[٦٢]

أمام كل هذه الأوضاع توجهت جميع القطاعات الأخرى للنخب المركزية بما في ذلك

البيروقراطيون المدنيون والصحفيون وأساتذة الجامعات والطلاب ورجال المهن الحرة إلى الجيش باعتباره القوة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير سياسي وقيادة تركيا للخروج من المأزق السياسي الذي وجدت نفسها فيه, وبذلك شجعت الجيش على الاستيلاء على السلطة في ٢٧مايس ١٩٦٠. ومن الضروري الإشارة هنا إلى جهود لجنة الوحدة الوطنية(Milli Birlik Komit Esi) وما قامت به في شأن الانقلاب العسكري ومنها: العودة إلى المبادىء الديمقراطية، وإقرار الحقوق العامة، والسلام في الداخل السلام في الخارج، والتضامن مع حلفاء تركيا الناتو والسنتو. وبذلك انتهى حكم الحزب الديمقراطي الذي دام عشر سنوات[٦٣]وقد عدّ منظرو الفلسفة الاتاتوركية ما قام به الجيش ثورة شعبيه هدفها صيانة النظام السياسي ودعامته الفكرية الفلسفية الاتاتوركية ،وقد تأكد هذا الاتجاه على صعيد الواقع بتعيين خليفة أتاتورك عصمت انيونو رئيسا للوزراء والاعتماد على بعض الاتاتوركيين الأوائل لصياغة دستور ١٩٦١.وفي هذا السياق عدّت جمهرة السياسيين المحافظين في تركيا الجيش الحارس الأمين على تركيا الاتاتوركية، ولذلك فهو الأداة الضاربة كلما دعت الحاجة إلى كبح جماح القوى الأخرى الأكثر تطرفا باتجاه اليمين أو اليسار.[٦٤]واتهم الجيش المؤسسات الأخرى والأحزاب السياسية والمفكرين والجامعات والنقابات بالفشل في أداء مهماتها وتجاهل الاضطرابات الداخلية التي أودت بحياة خمسة آلاف شخص معتبراً نفسه المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد السياسي والأخلاقي والقادرة على تطهير البلاد وإعادة القانون والنظام .[٦٥]

الاستنتاجات

ان مبادئ أتاتورك بعد تبنيها رسمياً والنص عليها في الدستور منذ عام ١٩٣٧- والتي هي مرتكزات أساسية لحزب الشعب الجمهوري- أصبحت بمثابة فلسفة كاملة للنظام ومحددات للسلوك السياسي والاجتماعي على الصعيد الفردي في تركيا، وقد جرى باسمها وباسم الدفاع عنها انقلاب عام ١٩٦٠ .

١-اهتمام حكومة الحزب الوطني للمدة ١٩٥٠ – ١٩٦٠بإرضاء المشاعر الدينية لدى الفلاحين، وبروز تيار ديني لإحياء التراث الإسلامي في تركيا، عدّ ذلك تهديداً للعلمانية التي أرسى قواعدها أتاتورك .

٢-اعتمدت حكومة عدنان مندرس على النظام اللبرالي في إدارة القطاعين الزراعي والصناعي، أدى إلى فوضى اقتصادية ومالية كان المستفيد الأول منها كبار الفلاحين ملاكو الأراضي، ونشوء عصبة من رجال الأعمال الذين سيطروا على مقدرات البلاد الصناعية والمالية، وهذا خرق لمبدأ الدولتية .

٣-تقييد الحريات العامة وتضييق الخناق على أحزاب المعارضة كمصادرة المؤسسات والممتلكات التابعة لحزب الشعب الجمهوري مما عدّت من الأسباب السياسية الرئيسة في حصول الانقلاب العسكري لعام ١٩٦٠.

٤-حاولت الحكومة زج الجيش في السياسة من خلال فرض الأحكام العرفية واستدعاء الجيش ليحد من دعاية حزب الشعب الجمهوري، وهذا تجاوز على سياسة أتاتورك بإبعاد الجيش عن السياسة.

الهوامش والمصادر

* ولد مصطفى أتاتورك في مقاطعة اسلانيك عام ١٨٨٠والده علي رضا أفندي وأمه زبيدة وتوفي عام ١٩٣٨، وقد التحق وهو في سن الثامنة عشرة بالدراسة الحربية في اسطنبول، وفي هذه الفترة اخذ يولي الاهتمام بالسياسة التي أصبحت تقليداً في تلك الأيام بين طلاب الحربية والطبية. انظر: احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمالي الأطلسي، المطبعة الوطنية، (عمان، ١٩٨١)، ص ٣٦ .

(١) عبد الكريم محمود غرابيه، العرب والأتراك، دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين من خلال ألف سنة، مطبعة جامعة دمشق، ط١،(دمشق،١٩٦١)، ص ص، ١٧٨-١٧٩ .

(٢) محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب/جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١٧.

(٣) احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨، (بغداد ، ١٩٩٠)، ص ١٢٩.

(٤) محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥) إبراهيم خليل احمد، الأحزاب السياسية في تركيا ،بحث في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ،ص١٥٩ .

(٦) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق ، ص١٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٩ .

(٨) إسماعيل نوري حمدي الدوري، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ جامعة بغداد ،١٩٨٩، ص٤٩ .

(٩) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ص، ١٦٩-١٧٠.

(١٠) محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص ١٩ .

(١١) دهام محمود علي الجبوري، المؤسسة العسكرية التركية،البنية والوظيفة، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، السنة الثانية، العدد الخامس ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠١ .

(١٢) وصال العزاوي، الأحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والإشكالية السياسية، مجلة أم المعارك، العدد من ١١-١٢، تموز ١٩٧٩، ص ١٠٦ .

(١٣) دهام محمود الجبوري، العدد السابق ، ص ١٠٦ .

(14) Lewis،Bernard،The Emergence of Modern Turkey،(London، 1966)، p . 164 .

(15) Turkish Probe Turkish Daily News August.P.1998.P.7.

(١٦) طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية فـــي تركيا من ١٩٧١– ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسـات الافروآسيوية، الجامعة المستنصرية، ص ١٦ .

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٧ .

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٩) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة،ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة،(بغداد، ٢٠٠٠)، ص ص،٢٦١ – ٢٦٢ .

(٢٠) رعد عبد الجليل، سياسة الحكم في تركيا ١٩٥٠ – ١٩٨٠، مجلس الشؤون التركية، معهد الدراسـات الافروآسيوية، الجامعــة المستنصرية، العدد٦، ١٩٨٦، ص ١٤ .

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥ .

(٢٢) نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية – الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، أطروحـة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السيـاسية، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص ١٣٢ .

(٢٣) طلال يونس الجليلي، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢٤) نديم البتكين، تركيـا بوابة إستراتيجية للامبريالية العالمية، الحقيقة برس، ١٩٨٦، ص ٢٠٣ .

(٢٥) فيروز احمد، المصدر السابق،ص ٢٥٨ .

(٢٦) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ١٦٧ .

(٢٧) فيروز احمد، المصدر السابق،ص ٢٦٣ .

(٢٨)احمد نوري النعيمي ،السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية،دار الحرية للطباعة،(بغداد، ١٩٧٥)،ص ١٤٥ .

* ولد مصطفى عصمت انيونو في عام ١٨٨٤في عائلة من الطبقة الوسطى ودخل المدرسة العسكرية التي تخرج فيها عام ١٩٠٥كنقيب ركن وخدم في عدة مناطق من الإمبراطورية، ففي الحرب ضد اليونان هزم الجيش اليوناني في معركة انيونو نسبة له في ١٩٢١.وقد رأس وفد بلاده إلى مؤتمر لوزان للسلام ١٩٢٣وخدم انيونو رئيساً للوزراء إلى عام ١٩٣٧،وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ تركيا المعاصر ،انظر :علاء طه ياسين الدوري، عصمت انيونو ودوره السياسي في تركيا ١٩١٩– ١٩٥٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية /الجامعة المستنصرية،٢٠٠٦ م؛ فيروز احمد، المصدر السابق ،ص ٢٣٥ .

(٢٩)احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، مصدر سابق، ص ١٤٦ .

(٣٠)فيروز احمد، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

(٣١)دنيا صلاح شحاتة، الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا ، السياسة الدولية، العدد ٤٢،١٩٩٨، ص ١٥٤ .

(٣٢)فيروز احمد، النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، بحث في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥، ص١٣٠ .

(٣٣)عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث القومي، بحث في الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ، ١٩٩٦، ص ١٢٢.

(٣٤)جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، مكتبة دار المتنبي، ج١، (بغداد،١٩٦٤)،ص ٢٠٨ .

(٣٥)عبد الجبار قادر غفور، الديانة والطرائق الصوفية، بحث في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ٩٥ .

(٣٦)جاسم محمد عبد الحميد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠– ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإفروآسيوية، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩، ص ٤٢ .

(٣٧)التر توران، رجال أتاتورك العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا ،ترجمة احمد عبد الحليم،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة ، العدد١٣، ١٩٩٨، ص ١١ .

(٣٨)دنيا صلاح شحاتة، المصدر السابق، ص ١٥٥ .

(٣٩)مهدية صالح العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ١٣٢ .

(٤٠)المصدر نفسه، ص ١٩٠ .

(٤١)التر توران، المصدر السابق، ص ١١ .

(٤٢)مهدية صالح العبيدي، المصدر السابق، ص ١٣٢ .

(٤٣)داود درسن، تركيا :الجيش:يصارع التطور الاجتماعي، مجلة قضايا دولية، باكستان، العدد ٣٧٧، ١٩٩٧، ص ٢٢ .

(٤٤)مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، ط١، (بيروت،١٩٨٢)، ص ص، ٢٨٤–٢٨.

(٤٥)محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، السياسة الدولية، العدد٢، ١٩٩٨، ص ١٣٠ .

(٤٦)مهدية صالح العبيدي، المصدر السابق،ص ١٩٠ .

(٤٧)عماد الجواهري، النظام السياسي التركي ، بحث في تركيا المعاصرة ، ص٩٩.

(٤٨)عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر١٩١٨–١٩٨٠، بحث في تركيا المعاصرة، ص ٤٩ .

(٤٩)فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص ٢٥٦ .

(٥٠)التر تورات، المصدر السابق، ص ١١.

(٥١)عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٤٩ .

(٥٢)نديم البتكين، المصدر السابق، ص ٢٠٩ .

(٥٣)احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص١٤٤.

(٥٤)المصدر نفسه، ص ١٤٤ .

(٥٥)فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٣١.

(٥٦)داود درسن، المصدر السابق، ص ٢٢ .

(٥٧)التر توران، المصدر السابق ،ص ١٢ .

(٥٨)فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٢٩ .

(٥٩)المصدر السابق، ص ٣٠.

(٦٠)التر توران، المصدر السابق،ص ١٢ .

(٦١)فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٦٢)جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٦٣)التر توران، المصدر السابق، ص ١٢.

(٦٤)عماد الجواهري، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٦٥)مهدية صالح العبيدي، المصدر السابق، ص ١٥٣.